قسم العلوم الإنسانية جامعة محمد العربي بن مهيدي أم البواقي

السنة الأولى ماستر تاريخ مقيـــاس : النشاط الاقتصادي في الغرب الإسلامي

المحاضرة السابعة : النشاط التجاري في الغرب الإسلامي (الصادرات والواردات)

مقدمة:

المستوى :السنة الأولى ماستر تاريخ .**المقياس :**النشاط الاقتصادي للغرب الإسلامي.

أولاً: مقدمة المحاضرة (الإطار المفاهيمي والتأطير الإشكالي)

لم تكن القوة الجيوسياسية للغرب الإسلامي (الأندلس والمغرب) مستمدة فقط من قوة جيوشه، بل من موقعه الاستراتيجي كـ **"عقدة مواصلات عالمية** .**(Global Hub)** "لقد شكلت هذه المنطقة الجغرافية جسراً حيوياً يربط بين ثلاث عوالم اقتصادية كبرى: أوروبا المسيحية (الشمال)، إفريقيا جنوب الصحراء (الجنوب)، والشرق الإسلامي والآسيوي (الشرق).(

في هذه المحاضرة، ننتقل من دراسة "الإنتاج" إلى دراسة "التبادل". فالنشاط التجاري في العصر الوسيط لم يكن مجرد حركة عشوائية للقوافل والسفن، بل كان خاضعاً لـ "دبلوماسية تجارية" معقدة، ومحكوماً بمدى قدرة الدولة على حماية الطرق، وتوفير البنية التحتية (كالفنادق والموانئ)، وضمان استقرار "العملة" (الدينار والدرهم.(

إن دراسة هيكل الصادرات والواردات تكشف لنا عن طبيعة الاقتصاد الأندلسي والمغاربي؛ هل كان اقتصاداً استهلاكياً يعتمد على استيراد الكماليات؟ أم اقتصاداً إنتاجياً يفرض سلعته المصنعة (ذات القيمة المضافة) على الأسواق الخارجية؟ وهل حقق الغرب الإسلامي فائضاً في ميزانه التجاري؟

الإشكالية المركزية للمحاضرة:

كيف انتظم هيكل الصادرات والواردات في الغرب الإسلامي؟ وإلى أي حد ساهمت البنية التحتية والمؤسساتية (كالموانئ، والفنادق، ووثائق الجنيزة) في تنشيط التجارة العابرة للحدود؟ وكيف

أدارت الدول الإسلامية علاقاتها التجارية مع "الآخر" المسيحي (الجمهوريات الإيطالية وممالك إسبانيا) في ظل حالة العداء العسكري المستمر؟

المحور الأول: البنية التحتية والمؤسساتية للتجارة (لوجستيات العصر الوسيط)

لا يمكن لأي نشاط تجاري دولي (عابر للحدود) أن يزدهر بمجرد توفر السلع، بل يحتاج إلى "بنية تحتية مادية" تحمي البضائع والتجار، و"بنية قانونية ومالية" تضمن استقرار المبادلات. لقد أدركت دول الغرب الإسلامي (كالأمويين، والمرابطين، والموحدين) هذه الحتمية الجيواقتصادية، فأسست شبكة لوجستية معقدة جعلت من الأندلس والمغرب عقدة المواصلات الأهم في حوض البحر الأبيض المتوسط. يمكن تفكيك هذه البنية إلى ثلاثة عناصر أساسية:

.1شبكة الموانئ :(The Maritime Network) بوابات الاقتصاد العالمي

شكلت الموانئ (الثغور البحرية) الرئة التي يتنفس منها اقتصاد الغرب الإسلامي. لم تكن مجرد مراسٍ للسفن، بل مراكز جمركية متطورة (دواوين البحر) تُجبى فيها العشور وتُخزن فيها البضائع.

- **ألمرية - (Almería) درة التاج المتوسطي :**تربعت مدينة ألمرية في القرن الخامس والسادس الهجريين على عرش التجارة المتوسطية. بفضل خليجها المحمي وترسانتها الضخمة، تحولت إلى "ميناء عالمي (Entrepôt) "يستقبل تجار الإسكندرية، والشام، وبيزا، وجنوة.
  - **النص المصدر :**يقدم الشريف الإدريسي وصفاً دقيقاً يؤكد التفوق المطلق لألمرية كعاصمة تجارية، قائلاً:

"ومدينتها مفتاح التجارات، ودار الصناعات... وبها تحط السفن من الإسكندرية والشام، ولا يوجد في بلاد الأندلس أكثر مالاً من أهلها، ولا أعظم متاجر، ولا أذخر دياراً" (1).

- **موانئ بلاد المغرب (بجاية وسبتة) :**في الضفة المقابلة، برز ميناء **سبتة** (Ceuta)كأهم نقطة عبور للذهب الإفريقي والسلع المغاربية نحو الأندلس وأوروبا، وميناء **بجاية** (Béjaïa)الذي ربط تجارة الصحراء الكبرى (عبر قوافل الحضنة) بأسواق الجمهوريات الإيطالية. وقد أكد الجغرافي ابن حوقل على حيوية هذه الموانئ في ربط اقتصاد القوافل باقتصاد البحر (2).

.2الفنادق والوكالات :(Funduqs and Caravanserais) المناطق الحرة الوسيطية

"الفندق" في التنظيم الاقتصادي الإسلامي الوسيط (والذي انتقل للغات الأوروبية كـ Alhóndigaفي الإسبانية و Fondaco في الإيطالية) لم يكن مجرد نُزل للمبيت، بل كان مؤسسة تجارية ومالية معقدة، يمثل ما نُطلق عليه اليوم "المناطق التجارية الحرة " (Free Trade Zones).

- **التنظيم المجالي والقانوني :**كان الفندق عبارة عن بناء مربع ضخم، يتكون من طابق أرضي يُستخدم كمخازن مؤمنة للبضائع، وإسطبلات للدواب، وطابق علوي لسكن التجار.
- **فنادق الأجانب :(Christian Enclaves)** لتشجيع التجارة مع "الآخر" المسيحي، خصصت الدول المغاربية والأندلسية فنادق محددة لتجار جنوة، بيزا، والبندقية. كان يُسمح لهم بممارسة شعائرهم الدينية داخلها، وتخزين بضائعهم تحت حماية الدولة، ووجود قنصل (Consul) يمثلهم.
- **التحليل الأكاديمي :**توضح المؤرخة المتخصصة في الاقتصاد الأندلسي **أوليفيا ريمي كونستابل** الوظيفة الرقابية للفندق، قائلة:

"لم تكن الفنادق تخدم التجار فحسب، بل كانت تخدم الدولة أيضاً؛ فقد كان حصر التجار الأجانب وبضائعهم في مبانٍ محددة يُسهل على مسؤولي الجمارك (أصحاب العشور)

مراقبتهم، وحصر الضرائب، ومنع التهريب، وتوفير الحماية الأمنية لهم في الوقت ذاته" (3).

3.السيادة النقدية (العملة الصعبةThe Hard Currency):

التجارة الدولية تتطلب "ثقة"، والثقة في العصر الوسيط كانت تُقاس بوزن العملة وعيارها. شكلت العملة الذهبية للغرب الإسلامي الضمانة الكبرى لازدهار التجارة العابرة للحدود.

- **الدينار المرابطي (المورابيتين :(Maravedí** - بفضل سيطرة المرابطين على ذهب السودان (عبر سجلماسة) وسيطرتهم على الأندلس، قاموا بسك دينار ذهبي نقي وعالي الجودة. تحول هذا الدينار إلى "عملة دولية International) " (Currencyمعتمدة في أسواق أوروبا المسيحية، لدرجة أن ملوك قشتالة وأراغون استخدموه في تسوياتهم المالية، بل وقاموا بتقليده وصكه بأحرف عربية واحتفظوا باسمه.(Maravedí)
- **دور السكة كأداة اقتصادية سيادية :**يؤكد العلامة **ابن خلدون** أن ضبط العملة وحمايتها من التزييف هو أساس استقرار الأسواق، مشيراً إلى أن دول الغرب الإسلامي أحكمت رقابتها على هذه المؤسسة:

"والسكة هي الختم على الدنانير والدراهم المتعامل بها بين الناس... لتمييز الخالص من المغشوش... وليكون ذلك الختم علامة نقدية يطمئن إليها المتعاملون في أسواقهم" (4).

- **التحليل الأكاديمي :**يرى المؤرخ **إبراهيم القادري بوتشيش** أن الدينار المرابطي ثم الموحدي لم يكن مجرد وسيلة دفع، بل كان "أداة غزو اقتصادي"؛ حيث فرض الغرب الإسلامي هيمنته النقدية على حوض المتوسط، مما أجبر التجار الأوروبيين على جلب المواد الخام (كالأخشاب والحديد) للحصول على هذا الذهب الصافي (5).

4.الخلاصة التحليلية :

يُثبت هذا المحور أن التطور التجاري في الأندلس والمغرب لم يكن متروكاً للصدفة التاريخية أو الجغرافية، بل كان نتيجة **"هندسة مؤسساتية "**دقيقة. لقد أدركت السلطة السياسية أن الأمن البحري (الموانئ)، والأمن التجاري (الفنادق)، والأمن المالي (العملة المستقرة) هي الثالوث الذي يحرك عجلة الاقتصاد. هذه "اللوجستيات الوسيطية" هي التي مهدت الطريق لاستقبال سلع الشرق، وتصدير سلع الغرب، وجعلت من مدننا الإسلامية بورصات عالمية حقيقية.

الهوامش:

(1)الشريف الإدريسي، *نزهة المشتاق في اختراق الآفاق*، ج 2 (بيروت: عالم الكتب، 1989)، 561-562.

(2)أبو القاسم محمد بن حوقل، *صورة الأرض*)بيروت: دار صادر، 1938)، 74-75.

(3)أوليفيا ريمي كونستابل(Olivia Remie Constable) ، *التجارة والتجار في الأندلس*، ترجمة محمود محيي الدين (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2002)، 112.

(4)عبد الرحمن بن خلدون، *المقدمة*، تحقيق عبد السلام الشدادي، ج 2 (الدار البيضاء: بيت الفنون والعلوم والآداب، 2005)، 48. (الفصل الخاص بخطط الخلافة: السكة).

(5)إبراهيم القادري بوتشيش، *المغرب والأندلس في عصر المرابطين: المجتمع، الاقتصاد، الذهنيات*)بيروت: دار الطليعة، 1993)، 150-153.

المحور الثاني: الخريطة الاستيرادية (تلبية الحاجات الاستراتيجية والكمالية)

لا يُقاس نجاح "الاقتصاد الكلي" لأي دولة في العصر الوسيط بما تنتجه فحسب، بل بقدرتها على تأمين سلاسل توريد (Supply Chains) مستقرة للمواد التي تفتقر إليها

بيئتها الجغرافية. إن دراسة "الخريطة الاستيرادية" للغرب الإسلامي تكشف لنا عن اقتصاد استهلاكي عالي الدخل من جهة، واقتصاد يبحث عن سد ثغراته الاستراتيجية (المواد الخام) من جهة أخرى.

يمكن تقسيم الواردات (Imports) جيواقتصادياً إلى ثلاثة مصادر كبرى، يعكس كل منها حاجة بنيوية مختلفة في الأندلس والمغرب:

.1الواردات من الشرق الإسلامي وآسيا (تجارة التوابل والكماليات):

بحكم ارتفاع مستوى المعيشة وتطور "فن الطبخ" والطب والصيدلة في الحواضر الأندلسية والمغاربية، كان هناك طلب هائل على السلع الشرقية ذات الوزن الخفيف والقيمة الفلكية.

- **السلع الأساسية (التوابل والعقاقير :(**شملت الفلفل الأسود (أهم سلعة متوسطية)، القرفة، القرنفل، والزنجبيل المجلوبة من الهند وإندونيسيا عبر البحر الأحمر ومصر، بالإضافة إلى العطور (المسك والعود والعمبر).
- **آلية التبادل (دور تجار الجنيزة :(**لم تكن هذه التجارة تتم عبر قوافل الأندلسيين مباشرة إلى الهند، بل عبر "الوسطاء". لعب التجار اليهود (خاصة تجار الجنيزة) والتجار الكارمية في مصر دور "الموردين الحصريين". كانت البضائع تُشحن من الإسكندرية أو المهدية لتُفرغ في ألمرية أو بجاية.
- **التحليل الأكاديمي :**يوضح المؤرخ **شلومو دوف جويتين** (S.D. Goitein)بناءً على وثائق الجنيزة، حجم الشراهة الاستهلاكية للغرب الإسلامي لهذه المواد:

"كانت التوابل الهندية والأصباغ الشرقية تمثل الشريان الحيوي لتجارة الإسكندرية مع موانئ الأندلس والمغرب؛ فقد كانت الأندلس الغنية تدفع بالذهب الصافي مقابل هذه الكماليات التي كانت ضرورية في صناعة الأدوية وموائد الأرستقراطية" (1).

.2الواردات من أوروبا المسيحية (المواد الخام وتجاوز الحظر البابوي):

هذا هو القسم الأكثر تعقيداً سياسياً؛ فكيف تتاجر مع عدوك العسكري؟ رغم الحظر المتكرر الذي كانت تفرضه البابوية في روما على تصدير "المواد الاستراتيجية" للمسلمين، إلا أن المصلحة الاقتصادية للجمهوريات الإيطالية (جنوة، بيزا، البندقية) كانت أقوى من الفتاوى البابوية.

- **السلع الاستراتيجية (الأخشاب والحديد) :**رغم وجود غابات في الأطلس والأندلس، إلا أن التوسع الهائل في بناء الأساطيل الحربية الموحدية والأموية تطلب استيراد أنواع معينة من الأخشاب الصلبة الجاهزة (كالبلوط والصنوبر الأوروبي) وقار السفن.(Pitch)
- **الرقيق الصقالبة :(Slaves/Saqaliba)** من أهم الواردات الأوروبية. كان التجار الأوروبيون واليهود (الرذانية) يجلبون الأسرى من أوروبا الشرقية والوسطى (السلاف) ويبيعونهم في أسواق قرطبة ليتم إخصاء بعضهم (ليصبحوا فتياناً في القصور) أو دمجهم كمرتزقة في الحرس الملكي.
- **النص المصدر :**تؤكد المؤرخة **أوليفيا ريمي كونستابل** على براغماتية هذه التجارة قائلة:

"رغم المراسيم البابوية التي كانت تُحرم بيع الأخشاب والحديد والأسلحة للمسلمين تحت طائلة الحرمان الكنسي، استمر التجار الجنويون في تزويد موانئ المغرب والأندلس بهذه المواد الحيوية، مدفوعين بجاذبية الذهب الإفريقي الذي كان متوفراً بكثرة في تلك الموانئ" (2.(

.3الواردات من إفريقيا جنوب الصحراء (اقتصاد الذهب والعبيد):

يمثل هذا المحور "العمق الاستراتيجي" لاقتصاد الغرب الإسلامي، والمحرك الأساسي لعملته الصعبة.

- **الذهب الخام (التبر :(Gold Dust -** كانت بلاد السودان (غانا، مالي) هي "إلدورادو" العصر الوسيط. كانت قوافل المغرب (التي تنطلق من سجلماسة

وأغمات) تعبر الصحراء محملة بالملح والنحاس لتستبدله بالذهب الخام. هذا الذهب المُستورد هو الذي كفل للمرابطين والموحدين ضرب الملايين من الدنانير الذهبية.

- **النص المصدر :**يصف الجغرافي **أبو عبيد البكري** في كتابه "المسالك والممالك" كيف كانت عاصمة غانا تعج بالتجار المغاربة الذين يتبادلون السلع بالذهب، مشيراً إلى احتكار ملك غانا لقطع الذهب الكبيرة وترك "التبر" (الغبار الذهبي) للتجار:

"وأما التبر [غبار الذهب] فيترك للناس يتجهزون به... ولولا ذلك لكثر الذهب بأيدي الناس ورخص" (3).

- **واردات أخرى :**شملت العاج (لصناعة التحف الفاخرة المطعمة في قرطبة)، وريش النعام، والرقيق (الذين استُخدموا في الأعمال الفلاحية الشاقة في جنوب الأندلس وواحات المغرب).

.4الخلاصة التحليلية :

يُبين لنا تحليل "الخريطة الاستيرادية" أن الغرب الإسلامي كان يمارس **"عولمة تجارية "**حقيقية. فقد ربط بين التوابل القادمة من أقصى الشرق (الهند)، والأخشاب القادمة من أقصى الشمال (أوروبا)، والذهب القادم من أقصى الجنوب (الصحراء الكبرى .(الأهم من ذلك، أن واردات الغرب الإسلامي من أوروبا (المواد الخام) تعكس تخلف الاقتصاد الأوروبي آنذاك؛ حيث كانت أوروبا تُصدر "المادة الخام المفتقرة للتقنية" (كالأخشاب والرقيق) لتستورد من الأندلس والمغرب "السلع المصنعة عالية الجودة" (كالورق والحرير والجلود)، وهو ما يعكس ميزاناً تجارياً لصالح الغرب الإسلامي في ذلك العصر.

الهوامش:

(1)شلومو دوف جويتين(S. D. Goitein) ، *مجتمع البحر المتوسط في ضوء وثائق الجنيزة* (A Mediterranean Society)، المجلد الأول: الأسس الاقتصادية (Berkeley: University of California Press, 1967)، 212-215) .

(2)أوليفيا ريمي كونستابل(Olivia Remie Constable) ، *التجارة والتجار في الأندلس*، ترجمة محمود محيي الدين (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2002)، 245.

(3)أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري، *المسالك والممالك*، تحقيق أندري فيريه وإدريس ديك (تونس: الدار العربية للكتاب، 1992)، 860.

(4)إبراهيم القادري بوتشيش، *المغرب والأندلس في عصر المرابطين: المجتمع، الاقتصاد، الذهنيات*)بيروت: دار الطليعة، 1993)، 157-160.

المحور الثالث: الخريطة التصديرية (صادرات القيمة المضافة واقتصاد الترانزيت)

إذا كانت الواردات تعكس "حاجات" المجتمع، فإن الصادرات (Exports) تعكس "قوته الإنتاجية وتنافسيته" في الأسواق العالمية. لم يكن اقتصاد الغرب الإسلامي اقتصاداً ريعياً يعتمد على بيع المواد الخام، بل كان اقتصاداً "مُصنِّعاً" بامتياز، يحول المادة الخام إلى سلع ذات "قيمة مضافة (Value Added) "تدر أرباحاً هائلة، مما حقق للدولة ميزاناً تجارياً رابحاً.(Favorable Trade Balance)

يمكن تصنيف الخريطة التصديرية للأندلس والمغرب إلى ثلاثة قطاعات رئيسية:

.1الصادرات الصناعية والحرفية (تصدير التكنولوجيا والجودة):

شكلت السلع المصنعة عصب الصادرات الإسلامية نحو أوروبا والشرق، وكانت تُطلب لجودتها الفائقة التي لم يستطع الأوروبيون منافستها في العصر الوسيط.

- **المنسوجات والحرير :**كانت حُلل الديباج والشقلاطون المنسوجة في ألمرية وغرناطة تُصدر إلى الإسكندرية، ومنها إلى المشرق، كما كانت تُطلب بشدة في قصور البابوات والملوك المسيحيين في أوروبا. وفي المغرب، كانت الأكسية الصوفية تُصدر نحو إفريقيا جنوب الصحراء ونحو صقلية وإيطاليا.
- **الجلود والورق :**صُدّر "الجلد القرطبي" و"المراكشي" إلى كل حوض المتوسط. أما مدينة "شاطبة"، فقد احتكرت تصدير "الورق" (الكاغد) عالي الجودة إلى أوروبا التي كانت لا تزال تعتمد على الرقوق الجلدية الباهظة، مما يجعل الأندلس فعلياً "مُصدراً للمعرفة."
- **النص المصدر :**يؤكد الجغرافي **ابن حوقل** على التفوق التصديري للأندلس والمغرب في السلع المصنعة، قائلاً:

"ويُجلب من الأندلس... من الرقيق والجواري الروميات، ومن أصناف النسج كالخز والوشي، ومن أكسية صوف لا نظير لها... وتُجهز هذه الأمتعة إلى مصر وسائر بلاد المشرق" (1.(

.2الفوائض الزراعية والصناعات الغذائية (الأمن الغذائي والتجاري):

استفاد الغرب الإسلامي من الثورة الزراعية (إدخال محاصيل جديدة ونظم ري متطورة) لإنتاج فوائض ضخمة خُصصت للتصدير الدولي.

- **زيت الزيتون والسكر :**كان زيت "إقليم الشرف" (بإشبيلية) يُشحن في سفن ضخمة نحو روما والإسكندرية. كما صُدر السكر المبلور من السواحل الأندلسية والسوس الأقصى كسلعة فاخرة.(Luxury Good)
- **الفواكه الجافة (نموذج تين مالقة :)**ابتكر الأندلسيون طرقاً لتجفيف الفواكه لحفظها لأشهر طويلة في عنابر السفن، وأشهرها "تين مالقة" والزبيب واللوز.

- **النص المصدر :**ينقل المؤرخ **المقري التلمساني** شهادة مذهلة عن المدى الجغرافي للصادرات الأندلسية، مبيناً كيف اخترقت أسواقاً تبعد آلاف الكيلومترات:

"وتين مالقة يُضرب به المثل في الحسن... ويُحمل إلى الهند والصين، ولا يوجد في الدنيا تين يشبهه" (2).

3.اقتصاد الترانزيت:(Re-exporting and Transit Trade)

هذا هو الجانب الأكثر تعقيداً وربحية في تجارة الغرب الإسلامي. لم يكتفِ التجار الأندلسيون والمغاربة ببيع منتجاتهم المحلية، بل تحولوا إلى "وسطاء تجاريين" (Middlemen)على مستوى عالمي.

- **تمرير الذهب الإفريقي نحو أوروبا :**كانت قوافل المغرب تجلب الذهب الخام من غانا ومالي. جزء منه يُسك كعملة محلية، والجزء الآخر (إما خاماً أو دنانير) يُعاد تصديره إلى الممالك الإيبيرية المسيحية والجمهوريات الإيطالية (لشراء الأخشاب والحديد). هذا الذهب هو الذي حرك عجلة الاقتصاد الأوروبي في العصور الوسطى المركزية.
- **تمرير التوابل الشرقية :**كانت السفن الأندلسية تشتري التوابل الهندية من الإسكندرية بكميات تجارية، لتستهلك جزءاً منها، وتُعيد تصدير الباقي إلى الممالك المسيحية في شمال إسبانيا (كقشتالة وأراغون) التي لم تكن تمتلك أساطيل تصل للشرق.
- **التحليل الأكاديمي :**تُسمي المؤرخة **أوليفيا ريمي كونستابل** هذا النمط بـ "المحور التجاري المتعدد الاتجاهات"، مبينة أن قوة الأندلس لم تكن في الإنتاج فقط، بل في موقعها الجيوسياسي:

"كانت الأندلس تعمل كإسفنجة تجارية عملاقة؛ تمتص سلع العالم الإسلامي (كالبهارات والحرير) وسلع إفريقيا (كالذهب والعاج)، لتعيد توزيعها وتصديرها نحو أوروبا المسيحية المتعطشة لهذه البضائع، محققة أرباحاً طائلة من عمولات النقل وإعادة التصدير" (3.(

4.الخلاصة التحليلية :

يُثبت هذا المحور أن الغرب الإسلامي امتلك اقتصاداً يتميز بـ **"المرونة والتنوع "(Economic Resilience)**.فإذا تعثرت الصادرات الزراعية بسبب الجفاف، تدخلت الصادرات الصناعية (المنسوجات والورق) لتعويض النقص. وإذا تضررت الصناعة، كان "اقتصاد الترانزيت" (رسوم العبور وإعادة التصدير) كفيلاً بضخ العملة الصعبة في الخزينة. هذه الديناميكية التصديرية هي التي منحت حكام الأندلس والمغرب التفوق الاقتصادي والقدرة على تمويل جيوشهم وبناء حواضرهم العمرانية الفخمة.

الهوامش :

(1)أبو القاسم محمد بن حوقل، *صورة الأرض*)بيروت: دار صادر، 1938)، 75.

(2)أحمد بن محمد المقري التلمساني، *نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب*، تحقيق إحسان عباس، ج 1 (بيروت: دار صادر، 1968)، 140.

(3)أوليفيا ريمي كونستابل(Olivia Remie Constable) ، *التجارة والتجار في الأندلس*، ترجمة محمود محيي الدين (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2002)، 260-265.

(4)إفاريست ليفي بروفنسال، *تاريخ إسبانيا الإسلامية: دراسة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية*، ترجمة علي عبد الرؤوف وعلي محمد سالم، ط 3، ج 3 (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2000)، 245-250.

المحور الرابع: العنصر البشري والدبلوماسية التجارية (دور التجار والمعاهدات)

لا يمكن للسلع والبضائع أن تعبر القارات والمحيطات دون وجود طبقة من "الفاعلين الاقتصاديين (Economic Agents) "تحركها، ودون "بنية قانونية ودبلوماسية" تحميها. لقد تميز الغرب الإسلامي في العصر الوسيط ببراغماتية عالية؛ حيث فصل بين الصراع الأيديولوجي-العسكري (الجهاد/الاسترداد) وبين المصالح الاقتصادية، مما خلق بيئة آمنة لحركة التجار وتدفق رؤوس الأموال.

.1الفاعلون التجاريون: الطبقة البرجوازية وتجاوز الحدود الدينية

لم تكن التجارة حكراً على المسلمين، بل شاركت فيها طوائف دينية وعرقية متنوعة، مما أضفى على التجارة طابعاً "عولمياً.(Cosmopolitan) "

- **التجار المسلمون (المقَّرون والكارمية :(**ظهرت طبقة من كبار التجار (الرأسماليين) الذين يمتلكون أساطيل تجارية خاصة (شركات الملاحة المبكرة). وكانوا يعتمدون في تمويلهم على نظام "القراض" أو "المضاربة " (Commenda)، حيث يدفع الرأسمالي المال، ويقوم التاجر المغامر بالسفر، ويُقتسم الربح.
- **الوسطاء اليهود (تجار الجنيزة :(**لعب التجار اليهود دوراً حاسماً كـ "أداة وصل" بين ضفتي المتوسط؛ لأنهم لم يكونوا معنيين بالصراع الديني بين الإسلام والمسيحية. كانوا يتنقلون بحرية بين موانئ إسبانيا المسيحية، والأندلس الإسلامية، ومصر، وأوروبا.
  - **الكنز التاريخي (وثائق الجنيزة) :(Cairo Geniza -** نقطة بالغة الأهمية منهجياً). الجنيزة هي غرفة ملحقة بـ "g بن عزرا" في الفسطاط (القاهرة)، كان اليهود يرمون فيها أوراقهم ومراسلاتهم التجارية لقرون (لأنها قد تحتوي على اسم الله فلا يجوز حرقها). تم اكتشاف مئات الآلاف من هذه الرسائل في أواخر القرن 19.

- **الأهمية الأكاديمية :**بفضل رسائل الجنيزة، تحولنا من دراسة "التاريخ النظري" إلى "التاريخ التجريبي التطبيقي". هذه الرسائل تعطينا أسعار السلع (الفلفل، الحرير) بالدينار والدرهم، وتفاصيل بوالص الشحن بين ألمرية وبجاية والإسكندرية، وشركات التأمين ضد الغرق والقراصنة.
- **النص المصدر :**يصف المؤرخ **شلومو دوف جويتين** (S.D. Goitein)، الذي أفنى عمره في دراسة هذه الوثائق، كيف كانت الأندلس قلب هذه الشبكة:

"تكشف رسائل الجنيزة أن التاجر اليهودي أو المسلم كان يسافر من ألمرية إلى الإسكندرية ومعه توكيلات تجارية (Letters of Credit) من عشرات المستثمرين الأندلسيين... لقد كانت التجارة المتوسطية في القرنين الحادي عشر والثاني عشر شبكة عائلية ومالية معقدة تتجاوز الحدود السياسية بكثير" (1).

.2الدبلوماسية التجارية (Commercial Diplomacy) وفصل الاقتصاد عن الحرب:

كيف تتاجر دول الغرب الإسلامي مع الجمهوريات الإيطالية (جنوة، بيزا، البندقية) والممالك الإيبيرية (أراغون) وهي في حالة حرب معها؟

- **عقود الأمان :(Safe-Conducts)** ابتكر الفقه الإسلامي آلية "عقد الأمان" (المستأمنين). وهو جواز مرور قانوني يمنحه السلطان للتجار الأجانب المسيحيين، يضمن لهم بموجبه حرية التجارة، وعدم مصادرة بضائعهم، وحرية العبادة داخل "فنادقهم" المخصصة في موانئ المغرب (كبجاية وتونس وسبتة).
- **المعاهدات التجارية الثنائية :(Bilateral Treaties)** أبرم السلاطين المغاربة (خاصة الموحدين والحفصيين والمرينيين) معاهدات رسمية مع جمهوريات إيطاليا. تضمنت هذه المعاهدات:

1. تحديد نسبة "العشور" (الرسوم الجمركية الجبائية) غالباً بـ 10.%

2. الاتفاق على تعويض التجار إذا تعرضت سفنهم للقرصنة في المياه الإقليمية.
3. حماية التجار من مبدأ "العقاب الجماعي" (إذا أذنب مسيحي، لا يُعاقب بقية التجار المسيحيين.(

- **النص المصدر (التبرير الفقهي للبراغماتية) :**واجهت هذه المعاهدات معارضة من بعض الفقهاء المتشددين الذين اعتبروا بيع السلع للمسيحيين إعانة للعدو. ولكن الضرورة الاقتصادية انتصرت. يحفظ لنا **الونشريسي** في "المعيار" فتاوى تُجيز هذه التجارة بشروط، معللة ذلك بالمصلحة العليا للمسلمين (جلب الأخشاب والمعادن مقابل بيع الفوائض):

"سُئل ابن رشد الجد عن تجار المسلمين يسافرون إلى أرض الروم [المسيحيين] بالتجارات... فأجاب: الجواز في ذلك هو الأصل إذا كان في ذلك منفعة ومصلحة للمسلمين، ولم يحملوا إليهم سلاحاً ولا خيلاً" (2).

خامساً: الخاتمة العامة:

ختاماً لهذه المحاضرة المفصلية، تتجلى لنا حقيقة تاريخية وجيواقتصادية راسخة :**إن الغرب الإسلامي في العصر الوسيط لم يكن مجرد ساحة حروب دينية صليبية متصلة، بل كان قلب "العولمة التجارية" النابض في حوض البحر الأبيض المتوسط.**

لقد استعرضنا كيف نجحت الأندلس ودول المغرب في هندسة "ميزان تجاري رابح"؛ فاستوردت المواد الخام (كالخشب والحديد من أوروبا، والذهب من الصحراء) والكماليات (كالتوابل من الشرق)، وفي المقابل، صَدَّرت بضائع ذات قيمة مضافة عالية (كالمنسوجات والورق والجلود الفاخرة والأسلحة) عكست تفوقها التكنولوجي والحرفي.

والأهم من ذلك كله، هو "البراغماتية المؤسساتية" التي تميزت بها العقلية السياسية والاقتصادية آنذاك. لقد أدرك الحكام أن بناء الأساطيل ودفع رواتب الجند يتطلب خزانة

ممتلئة بالعملة الصعبة (الذهب). لذلك، وضعوا الخلافات الأيديولوجية جانباً في عرض البحر وفي الموانئ، وأبرموا المعاهدات مع أعدائهم التقليديين (كجنوة وبيزا)، ووفروا البنية التحتية (الفنادق ودواوين البحر) التي حمت حقوق المستثمرين (من مسلمين ويهود ومسيحيين).

إن دراسة هذا الانفتاح التجاري، وقدرة الغرب الإسلامي على احتكار خطوط الترانزيت وجمع ثروات هائلة، هي التي ستفسر لنا في المحاضرة القادمة كيف تشكلت "الموارد الجبائية والسياسة المالية" لدول كبرى كالإمبراطورية الموحدية أو المرابطية، وكيف أدارت هذه الدول بيت المال لتمويل مشاريعها الكبرى.

الهوامش:

(1)شلومو دوف جويتين(S. D. Goitein) ، *مجتمع البحر المتوسط في ضوء وثائق الجنيزة* (A Mediterranean Society)، المجلد الأول: الأسس الاقتصادية (Berkeley: University of California Press, 1967)، 270-272) .

(2)أحمد بن يحيى الونشريسي، *المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب*، إشراف محمد حجي، ج 5 (الرباط: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1981)، 85.

(3)أوليفيا ريمي كونستابل(Olivia Remie Constable) ، *التجارة والتجار في الأندلس*، ترجمة محمود محيي الدين (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2002)، 310-315.

(4)إبراهيم القادري بوتشيش، *المغرب والأندلس في عصر المرابطين: المجتمع، الاقتصاد، الذهنيات*)بيروت: دار الطليعة، 1993)، 165-170.